ملامح لسانية في كتاب الصاحبي
باب (حروف المعاني) أنموذجا

د/ فوزيـــة دندوقـــة
كلية الآداب واللغات
جامعة بسكرة

الملخّــص:

يأتي هذا المقال ليقف إلى جانب الآراء التي تؤكد أن النحو العربي منظومة قوية أثبتت وبجدارة صلتها بالعصر، وعدم تخلفها عن النظريات اللسانية المعاصرة، من حيث إمكانية تطبيق هذه الأخيرة على النصوص اللغوية العربية، وليس ذلك قصرا، بل لأن هذا النحو كان مؤسسا على مبادئ أخذت بعين الاعتبار المستعمل من اللغة وغير المستعمل، أو الظاهر منها والخفي، مما يجعله نحوا تطوريا، خادما للغته في كل العصور.

Résumé:

Cet article affirme que la syntaxe de la langue arabe est une organisation forte et cohérente, et Étroitement liée aux théories linguistiques contemporaines, En termes de l'applicabilité de celles-ci sur les textes de la langue arabe ; cette syntaxe est constituée sur des principes dont ils prennent en considération la langue utilisé et non-utilisé, ce qui est implicite et même ce qui est explicite Ce qui en fait une syntaxe avancé utilisable dans tous les ères.

تقديـــم:

لقد وصل كثير من دارسي العربية إلى شبه اتفاق فيما يتعلق بالتماثل القائم بين التراث النحوي العربي واللسانيات المعاصرة، من حيث تحليلات الاسم والفعل وبعض القضايا التركيبية على قلتها، لكنهم لم يشيروا إلى أن الأمر نفسه مع باب الحرف، وهو واحد من أقسام الكلم في العربية، الذي عرف بقولهم: "والحرف مالا دلالة له في نفسه، بل في غيره"[1]، فذهب المحدثون من علمائنا إلى أن دراسة الحرف خلت من أي إشارات لسانية معاصرة؛ لأنه لم ينظر إليه إلا من خلال ما تركب معه، اسما كان أو فعلا، فارتأينا البحث عن وجهة نظر القدامى للحرف ممثلة في كتاب الصاحبي؛ لأنه تناول جميع حروف العربية، وهذا ما أشار إليه ابن فارس في قوله: "رأيتُ أصحابنا الفقهاء يضمّنون كتبهم فِي أصول الفقه حروفاً من حروف المعاني، وَمَا أدري مَا الوجه فِي اختصاصهم إيّاها دون غيرها. فذكرت عامّة حروف المعاني رسماً واختصاراً"[2]، وذلك هو المبرر العلمي لاختيار هذا الموضوع، إضافة إلى مبرر آخر، ولعله الأقوى، وهو قضية إخمال التراث اللغوي العربي، التي أخذت تشيع وتتفشى في أوساط العامة والخاصة من أبناء هذا المجتمع، فلئن كان اختيار المدونة بدافع علمي بحت، فإن اختيار المقابلة بين الدرسين العربي والغربي هو دافع قومي بالدرجة الأولى، فقد أرادت هذه الدراسة – على تواضعها– أن تثبت قوة الدرس النحوي العربي، وعظمة مؤسسيه، وتؤكد على أنه نحو تطوري متجدد، وإن شابته بعض الشوائب، فلكل شيء إذا ما تم نقصان.

النظرية الوصفية:

وهي أم النظريات اللسانية جميعا، وإن كان النحو مفتقرا لها تقريبا، إذ تقوم على الأسلوب الوصفي الذي دعا إليه بدايةً أنطوان مارتي، ثم فردينان دي سوسير، ويتناول هذا المنهج الظواهر اللغوية في فترة زمنية محددة بالوصف العلمي البعيد عن الأحكام المسبقة، أو معايير الخطأ والصواب، ويقوم النحو على التأويل والتعليل، فبعد أن جمع النحاة المادة اللغوية التي يمكنهم الاحتجاج بها حسب ما تقدم من شروط استقروها، وراعوا الحكم السائد في الأغلب منها والأعم، فدققوا علله، وصنفوها، ثم وضعوا قوانينهم المطردة، وجدوا أن جملة من التراكيب المنقولة عن الأصناف المحتج بها خرجت عن هذه القوانين، فبذلوا ما في وسعهم لردها إلى الصورة التي صاغوا قاعدتهم وفقا لها[3]، وبهذا

وجدوا أنفسهم مضطرين إلى التأويل الذي يرد التراكيب في مجملها إلى أصلها، واضطروا في الوقت نفسه إلى تقديم تعليلات للوجوه التي ارتأوها بديلا عن المستعمل، فكان التعليل وسيلة لتفسير الظواهر النحوية واللغوية، وشرحها شرحا مفصلا.

وابن فارس ينحى في كتابه هذا منحى نحاة العربية جميعا في تأويلاتهم وتعليلاتهم للقضايا اللغوية المختلفة، وللتمثيل على ذلك نأخذ قوله: "إيَّا كلمة تخصيص. إذا قلت: "إياك أردتُ" وكَانَ الأصل "أردتك" فلما قدمت الكاف كما تقدم المفعول بِهِ فِي "ضربت زيداً" لَمْ تستقم كاف وحدها مقدمة عَلَى فعل فوصل بِهَا (إيَّا)"[4]، فإشارة ابن فارس إلى أصل قولنا: (إياك أردت)، بأنه (أردتك) هي من باب صرف الظاهر اللغوي إلى وجه خفي يحتاج إلى تقدير وتدبر؛ للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو؛ وهكذا يكون البحث عن الأصل هو التأويل، وفي القول ذاته نلاحظ أنه لم يكتف بتأويل العبارة، بل تعداها إلى تعليل هذا الأصل، مبينا أسباب تأويله هذه، وليس ذلك من النظرية الوصفية في شيء.

ومثل هذا في كتب النحاة كثير، وفي كتاب الصاحبي أيضا. يقول في موضع آخر: "(إذ) تكون للماضي تقول: "أتذكر إذ فعلتَ كذا؟" فأما قوله جلّ ثناؤه: ﴿ولو ترى إذ وقفوا عَلَى النار فقالوا: يَا ليتنا﴾الأنعام/27، فـــ (نرى) مستقبل و(إذا) للماضي، وإنما كَانَ كذا لأن الشيء كائن وإن لَمْ يكن بعد، وذلك عند الله جلّ ثناؤه، قَدْ كَانَ؛ لأن علمه بِهِ سابق وقضاءه بِهِ نافذ فهو كائن لا محالة..."[5]. في هذا القول أيضا تعليل وتفسير للصورة التي ورد عليها التركيب، فلم يكن شرح معنى الحرف، وبيان المواضع التي يرد فيها وحده ما يعني صاحب الكتاب، بل تراه يذهب في كثير من الحروف إلى التمثيل لها بالقرآن أو الشعر، ثم يذهب إلى تعليل استعمالها بهذا الوجه أو ذاك، ولعله السبب الذي جعل الدكتور عبد الرحمن حاج صالح يدحض جملة وتفصيلا كل مقارنة ممكنة بين الفكر اللغوي العربي، واللسانيات البنوية؛ لأن النحو العربي مبني على أسس ابستمولوجية مغايرة، للأسس اللسانية البنوية، خاصة في المبادئ العقلية التي بنيت عليها تحليلاته، وفي نظرته إلى اللغة.

إلا أن هذا لا ينفي وجود بعض ملامحها في تراثنا اللغوي، المتمثلة في مبدأ الشكلية مثلا، فكثيرا ما يعرف ابن فارس حروفه تعريفات شكلية، كقوله: "أم: حرف عطف نائب عن تكرير الاسم أو الفعل نحو (أزيد عندك أم عمرو؟)، ويقولون: ربمّا

جاءت لقطع الكلام الأوّل واستئناف غيره، ولا يكون حينئذ من باب الاستفهام..."[6]، دون بحث عن التقدير الذي يؤدي إلى الالتزام بالقاعدة تحقيقا لشروط الفصاحة والابتعاد عن الخطأ، كما يتوقف في قوله: "قال الفَرّاء: (إنَّ) مقدرة لقسم متروك استُغْنيَ بِهَا التقدير: (والله إنّ زيداً عالمٌ). وكَانَ ثعلب يقول: (إن زيداً لقائم) هو جواب مَا زيد بقائم فـ(إنّ) جواب (مَا) و(اللام) جواب (الباء)"[7]، عند حد الوصف الشكلي، وهو ما عرف به أصحاب المدرسة الكوفية أكثر من البصرية؛ لأن هؤلاء تمحلوا في التأويل والتعليل، وغالوا في تخريج النصوص إلى أشكال غير مستعملة حتى توافق قواعدهم المصطنعة، في حين احتكم الكوفيون نظرا لتميزهم بالاتجاه الظاهري والمنهج التعليمي، إلى السماع الذي يقبل ما هو مروي لا يتأوله[8].

ولعل أشهر مبادئ المنهج الوصفي:

– **مبدأ العلاقة:** الذي جاء به دي سوسير، ويعني العلاقات الركنية أو السياقية التي تجمع بين كلمات جملة واحدة، حيث تستدعي كل منها الأخرى، لتشكل سياقا لغويا سليما، وهو يقابل عند العرب التضام والتجاور، أما التضام فيتعلق بقضية الإسناد والحرف لا يسند ولا يسند إليه، أما التجاور فهو ارتباط الكلمات لأداء معنى ما، وحروف المعاني في كتاب الصاحبي عُرِّفَت في أغلبها من هذا المنظور؛ أي من حيث علاقاتها بغيرها من العناصر اللغوية، على اعتبار أن الحروف في العربية ثلاثة أنواع، بالنظر إلى ما ترتبط به، أو تدخل عليه، فهناك حروف تختص بالفعل، وحروف تختص بالاسم، وأخرى تدخل على الإثنين، فقوله مثلا: "(لا): حرف نَسَقٍ يَنفي الفعلَ المستقبلَ، نحو لا يخرجُ زيدٌ. ويُنهى به نحو لا تفعلْ، ويكون بمعنى لمْ إذا دخلتْ على ماض كقوله جلّ ثناؤه: ﴿فلا صَدَّقَ ولا صلَّى﴾القيامة/31؛ أي: لم يُصدِّقْ ولم يُصلّ"[9]، قد حدد عملها، وحدد في الوقت نفسه ما لها الحق في مجاورته، أو الاختصاص به على لغة النحو العربي، و نجد للمبدأ السوسيري نفسه مثيلا في كتاب الصاحبي، و يتمثل في فكرة البدائل اللغوية، فمبدأ العلاقة هذا ذو وجهين، العلاقات السياقية التي تربط بين ألفاظ التركيب، والعلاقات الإيحائية التي تمكننا من استبدال الأصوات اللغوية أو المفردات الموجودة، استنادا إلى كفاءة لغوية، ومن أمثلة ذلك قوله: "وقال أبو زكريا الفرّاء: العرب تجعل "بل" مكان "أم" وأم مكان بل. إذا كَانَ فِي أول الكلمة استفهام. فقال:

فوالله مَا أدري أسلمى تغوّلتْ
أم النومُ أم كلٌّ إليَّ حبـــيب
معناه (بل)..."[10].

– **مبدأ (اللغة والكلام):** يرى دي سوسير أن اللغة ظاهرة إنسانية، لها أشكال كثيرة تنتج من الملكة اللغوية، وهي توجد على شكل مجموعة آثار مرتسمة في كل دماغ على شكل معجم تقريبا، وتكون جميع نسخه المتماثلة موزعة بين الأفراد[11]، أما الكلام: أو الاستعمال اللغوي، أو الفعل الكلامي، فهو شيء فردي ينتمي إلى اللسان، كفعل كلامي ملموس، ونشاط شخصي مراقب، يمكن ملاحظته من خلال استعمال الفرد، كلاما أو كتابة[12].

تقابل هذه الثنائية في التراث العربي ثنائية (المعيار والاستعمال)؛ التي نعتقد أنها صارت من الوضوح والجلاء ما يغنينا عن التفصيل فيها، فيكفي أن نقول هي الثنائية الناجمة عن تفسير النظام اللغوي انطلاقا من نصه بالتقدير، وللتمثيل لها نأخذ قوله: "تكون (إذا) شرطاً فِي وقت موقت. تقول: (إذا خرجتَ خرجتُ)، وزعم قوم أن (إذا) تكون لغواً وفضلاً وذكروا قوله جلّ ثناؤه: ﴿إذا السماء انشقت﴾الانشقاق/1، قالوا: تأويله: (انشقت السماء)، كما قال: ﴿اقتربت الساعة﴾القمر/1، و﴿أتى أمر الله﴾النحل/1، قالوا: وَفِي شعر العرب قوله: حَتَّى إذا أسلكوهم فِي قتـــائدَةٍ
شلاًّ كما تطرد الجمَّالةُ الشردا

المعنى: حَتَّى أسلكوهم، وأنكر ناس هَذَا وقالوا: "إذا السماء انشقت" لَهَا جواب مضمر..."[13]، والإشارة إلى المعنى في نحو العربية استنادا إلى بنية عميقة يتصورونها جعلهم يتأولون المستعمل وفقا لمعيار لغوي اعتقدوه أصلا في تلك التراكيب، وليس يخفى على أحد أمر القاعدة النحوية العربية التي مرت في مسيرة وضعها بجمع المادة اللغوية، وملاحظتها، وصوغ جملة من المعلومات، استنادا إلى ما توفر من معطيات، ثم وضع الفرضيات التي صُيّرت بعد الاستقراء نظريات لغوية لا يمكن الخروج عنها، فجاء النحو العربي على شكل مجموعة من القواعد المعيارية، كثمرة تفكير علمي منطقي عند علمائنا اللغويين[14].

وأيا ما كانت دوافعهم لتخريج النصوص، فإن التأويل كعملية نحوية عربية تنطلق من مبدأ المعيارية والاستعمال التي قال بها دي سوسير باسم اللغة والكلام، وتجنبا

لأي تناقض يمكن أن يقع فيه البحث، بقولنا إن مبدأ التأويل هو ما نفى عن العربية المنهج الوصفي، نشير إلى أن التأويل النحوي كعملية تبحث في الأشكال اللغوية غير المستعملة هو ما أبعد النحو عن الإطار الوصفي، أما نتائج هذه العملية، فهي ما جعلته يلتقي مع مبادئ هذه النظرية، حيث إن النحاة يؤولون المستعمل وفقا للمعيار، فيكون الكلام رديفا للاستعمال، واللغة كنظام رديفا للمعيار.

ولعل نظرية (الأصل والفرع) العربية تصب في المنحى ذاته، فلما كانت النصوص في عرف النحاة فرعا والقاعدة أصلا، ذهبوا إلى رد الفروع إلى أصولها، متأولين هذه الأصول، وقد جرت عادة نحاة العربية أن يقيسوا النصوص بعضها على بعض، إذا تبينوا أن الحكم فيها واحد، إذ نظروا في اللغة فبنوا قواعدها على الأكثر، ثم جردوا أصولا نظرية، شدوا فيها من أزر القواعد، فجعلوا لكل باب أصلا ينتظم ظواهره كافة، وإذا وجدوا للباب عدة أدوات متشابهة العمل، جعلوا واحدة منها أصلا تتفرع عليه سائر الأدوات[15]، ففي قول ابن فارس:"(ألاَ) افتتاح كلام، وقَدْ قيل: إن (الهمزة) للتنبيه و(لا) نفي لدعوى فِي قوله جلّ ثناؤه ﴿إنما نحن مصلحون، ألا إنهم هم المفسدون﴾البقرة/11، فالهمزة تنبيهٌ لمخاطب و(لا) نفي للإصلاح عنهم، وَفِي كلام العرب كلمة أخرى تُشبهها لَمْ تجيء فِي القرآن وهي (أما) وهي كلمة تحقيق إذا قلت (أما إنّه قائمٌ) فمعناه (حقاً إنّه قائمٌ)"[16]، يشبه (ألا) بـــ(أما)، فيجعل الأولى أصلا والثانية فرعا، فلما شابهتها في البنية أو التركيب، شابهتها أن كانت غير عاملة مثلها.

- مبدأ (التعبير والمحتوى) الغلوسيماتي:

نرجو أن لا نجانب الصواب عندما نقول مرة أخرى إن فكرة التأويل هذه التي نفت عن نحونا أن يكون وصفيا، هي الفكرة ذاتها التي جعلته يتفق مع نظرية الغلوسيماتيك التي ولدت من رحم البنوية، أو التي كانت واحدة من نظريات التأسيس اللساني البنوي، فعندما يشير صاحب الكتاب في كل مرة إلى المادة اللغوية (الحرف) الذي هو بصدد دراسته، محيلا إلى معناه و استعمالاته، متؤولا التراكيب اللغوية التي يرد فيها، يضعنا أمام فكرة (هيلمسليف) المتمثلة في ثنائية (التعبير والمحتوى) التي يخضع كل مستوى منها لثنائية الشكل والمادة، كما يأتي[17]:

1- مادة التعبير: المادة اللغوية، التي تقابل بـــ حروف المعاني وغيرها من أقسام الكلم في العربية، وعملية توزع هذه المادة.

2- شكل التعبير: هو التركيب، أو كيفية بناء التراكيب، ويتجلى هذا الوجه في قوله: "لمْ ولمّا: لَمْ – تنفي الفعلَ المستقبل، وتنقلُ معناهُ إلى الماضي، نحو (لم يقم زيد)، تريد: (ما قام زيد)، فإن دخل عليها حرفُ جزاء لم تنقل معنى الاستقبال، تقول: إنْ لَمْ تَقُمْ ولا يحسنُ السكوت عليها إلا إذا كانت جواباً لمثَبت كأنَّ قائلاً قال: قد خرج زيد فتقول: لَمَّا، ولَمّا – لا تدخل إلاّ على مستقبل، تقول: جيئت ولما يجيء زيدٌ بعدُ، فيكون بمعنى لمْ كقوله جلّ ثناؤه: ﴿بل لما يذوقوا عذاب﴾ص/8..."[18]، حيث يتطلب الحرف تراكيب بعينها تعمل على إيصال المعاني اللغوية.

3- مادة المحتوى: الأفكار، وهو المعاني التي تؤديها هذه الحروف مع ما جاورها من كلمات، كقوله مثلا: "كيف سؤال عن حال، تقول: كَيْفَ أنت أي: بأيّ حال أنتَ؟ وقال بعض أهل اللغة: لها ثلاثة أوجُه: أحدها – سؤال محض عن حال، تقول: كَيْفَ زيدُ؟ والوجه الآخر – حالٌ لا سؤال معه، كقولك: لأكْرِمَنّك كيف كنتَ أي: على أيّ حال كنت، والوجه الثالث – كيف بمعنى التعجيب، وعلى هذين الوجهين يُفَسَّر قوله: ﴿فقُتِل كيف قَدَّر﴾المدثر/19، قالوا: معناها (على أيّ حال قَدَّر)، وتعجيب أيضاً. ومن التعجيب قوله جلّ ثناؤه: ﴿كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم﴾البقرة/28، وقد يكون كيف بمعنى النفي. قال:

كيف يَرْجونَ سِقاطِي بعدمـــا
لاحَ في الرَّأس مَشِيبٌ وَصَلَعْ

ومنه قوله جلّ ثناؤه: ﴿كيف يكون للمشركينّ عهدٌ عند الله﴾التوبة/7، و: ﴿كيف يهدي الله قوماً كفروا بعد إيمانهم﴾آل عمران/86، وتكون توبيخاً، كقوله جلّ ثناؤه: ﴿وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم آيات الله﴾آل عمران/101، فأمّا قوله: ﴿فكيف إذا جئنا من كلّ أمة بشهيد﴾النساء/41، فهو توكيد لِمَا تقَدَّم من خبر وتحقيق لِمَا بعده، على تأويل: إن الله لا يظلم مثقالَ ذَرَّة في الدنيا فكيف في الآخرة"[19]، فأشار ابن فارس إلى جميع المعاني التي تحملها الكلمة (كيف)، والتي كانت بمثابة أفكار مختلفة باختلاف السياقات.

4- شكل المحتوى: وهو قواعد اللغة التي يتم بموجبها البحث عن الصورة الأصلية للأشكال اللغوية التي تمثلت المحتوى، كقوله: "كأن: كلمة تشبيه قال قوم: هي (إنَّ) دخلت عليها كاف التشبيه، ففتحت..."[20].

النظرية التوزيعية:

من أهم مبادئ النظرية التوزيعية أن العناصر فيها تتحدد بعلاقاتها داخل النظام؛ أي بعلاقاتها مع غيرها من العناصر اللغوية في التركيب الواحد، حيث إنها ترى أن عملية التوزيع السليم الذي تأخذ فيه الكلمة قيمتها وبالتالي علاقات منطقية ولغوية مع بعضها البعض هي التي تصل بنا في النهاية إلى المعنى السليم ، ومن هنا جاء اسم النظرية التوزيعية[21]، ولا شك أنه المبدأ الذي تقوم عليه العربية، بل اللغات جميعا، فقول ابن فارس: "أو: حرف عطف يأتي بعد الاستفهام للشكّ: أزيد عندك أو بكر؟"[22]، يوضح أهمية العلاقة بين الحرف الذي يود إيضاحه، و بين عناصر التركيب الأخرى، من أجل تحقيق معنى معين، ويمكننا تمثيل شرحه لهذا الحرف بهذه الصورة: (تركيب استفهامي+ أو+ تركيب خبري= معنى الشك)، وإن قال قائل في هذا المقام إن التوزيعية نظرية بنوية تنصلت من دراسة المعنى، فكيف تكون الصياغة الجديدة لمقولة ابن فارس صياغة توزيعية، نجيبه بأن هذه النظرية التي رأى صاحبها هاريس أن المعنى ليس عنصرا رئيسا في تقسيم الجمل، وتوزيع مفرداتها، متأثرا في ذلك برأي بلومفيلد عندما أقر بأن المعنى هدف بعيد المنال، وعلى الباحث أن ينصرف عنه إلى ما هو أهم، عادت عند التطبيق إلى المعنى من حيث لا تدري، فقد وجد أصحابها أنفسهم يتحدثون عن العلاقة الوثيقة بين المعنى الماثل في ذهن المتكلم، والمورفيمات المستعملة والتركيب الجملي الذي تنتظم فيه هذه المورفيمات انتظاما توزيعيا.

جاء في باب أمَّا وإمَّا: " (أمّا) كلمة إخبار لا بدّ فِي جوابها من (فاء). تقول: (أمّا زيد فكريم)، (وإمّا) تكون تَخْيِيراً وإباحة. نحو إِشربْ إما ماءً وإمّا لَبناً، وَقَدْ تكون بمعنى الشرط، والأكثر فِي جوابها نون التوكيد. نحو: ﴿إِمَّا تَرَيِنَّ مِن البَشَرَ أَحَداً﴾مريم/26، و ﴿قُل رَبِّ إِمّا تُرِيَنّي مَا يُوعَدُونَ﴾المؤمنون/93، وَقَدْ يكون بلا (نون) نحو قوله: إمّا تَرَى رأسي عَلانِي أَغْثَمُهُ"[23]، يصف المصنف في قوله هذا البنية اللغوية المصدرة بـــ(أما)، و التي تتوزع مفرداتها حسب الآتي: (أما+ إخبار)+(فاء+ جواب).

ويتجلى مبدأ التوزيع أيضا في قوله: "بَلْ – إضرابٌ عن الأوّل وإثباتٌ للثاني. واختلف فِيهِ أهل العربيّة. فقال قوم: جائز (مررت برجل بل حمار)، وَقَدْ يكون فِيهِ الرفع أي: "بل هو حمارٌ"، والكوفيون لا يَنْسُقُون ب "بَلْ" إلاَّ بعد نفيٍ. قال هشام: محالٌ: (ضَرَبتُ أخاكَ بَلْ أباك)؛ لأن الأوّل قَدْ ثبَّتَّ لَهُ الضرب، والبصريون يقولون: لمَّا كَانَ "بل" تقع للإضراب، وكنَّا نُضرِب عن النفي وقعت بعد الإيجاب كوقوعها بعد النفي..."[24]، و ذلك في اشتراط الكوفيين أن يكون الكلام مسبوقا بنفي، وإلغاء البصريين لذلك الشرط، مراعاة لعملية توزع مفردات التركيب المتضمن الحرف (بل)، وكأن صورة الكلام الذي ترد فيه (بل) عند الفريق الأول ذات شكل واحد، هو (تركيب منفي+ المضرب عنه+بل+ المثبت له)، كقولنا: (ما ضربت+ أخاك+ بل+ أباك)، و صورته عند الفريق الثاني ذات شكلين، الأول منهما هو ما قبله الكوفيون، أما الثاني فهو(تركيب مثبت+ المضرب عنه+بل+ المثبت له)، كقولنا: (ضَرَبت+ ُ أخاك+ َ بَل+ ْ أباك).

من مبادئ التوزيعية أيضا أن اللغة تتألف من وحدات متفاصلة تفرزها عملية التقطيع، وأن لكل لغة نظاما خاصا، والمطالع لكتاب الصاحبي يلاحظ وجود المبدأين في تحليلات ابن فارس اللغوية، فما من شك في أن اشتراطه لطريقة التوزيع في كثير من الحروف دليل على أن نظام العربية يفرض علينا هذا الاستعمال، ويقبله دون غيره، كقوله مثلا:"قَدْ : جواب لمتوقَّع، وهي نقيضُ (ما) التي للنفي، وليس من الوجه الابتداء بها إلا أن تكون جواباً للمتوقع، وقوله جل وعزّ: ﴿قد أفلح المؤمنون﴾المؤمنون/1، على هذا المعنى؛ لأن القوم توقعوا علمَ حالهم عندَ الله تبارك اسمه، فقيل لهم: (قد أفلح المؤمنون) والحقيقةُ ما ذكرناهُ"[25]، فيؤكد أن الابتداء بها في لغتنا غير مقبول ألبتة، إلا إذا كانت جوابا للمتوقع.

النظرية الوظيفية:

سميت هذه النظرية بالوظيفية؛ لأن الشغل الشاغل للباحث فيها هو الكشف عن الوظيفة التي تؤديها الوحدات اللغوية، فهو يحاول دائما أن يكتشف ما إذا كانت كل القطع الصوتية التي يحتوي عليها النص ذات وظيفة إبداعية أم لا، فيركز جل اهتمامه على التمييز بين القطع التي تؤدي معنى ما، وبين تلك التي قد لا تحمل أي معني[26]. فتكون الأولى ذات وظيفة متمثلة في التمييز بين المعاني، في حين تفقد الثانية قيمتها في النص؛ أي أن الوظيفية تتخذ المعنى مقياسا هاما في تحليلها للنصوص اللغوية، فهو الهدف

الأسمى للتواصل، ومن أجله تتلاحم جميع عناصر الخطاب في تأدية وظائفها، وهي تعتبر أن المعنى يتغير بتغير اللفظ، وأن ثبوته يعني ثبوت اللفظ على حاله[27]، فالعلاقة بينهما طردية؛ لأننا إذا أبدلنا عنصرا لغويا في تركيب ما (صوتا كان أو كلمة) فإن ذلك يؤدي بالضرورة إلى تبديل المعنى الإجمالي للتركيب، بل إن تغيير موضعه يغير المعنى كذلك.

من خلال هذا التعريف تلوح مبادئ الوظيفية في كتاب الصاحبي بارزة، وأول ملامحها تسمية الباب الذي اتخذناه مجالا للدراسة بحروف المعنى، تمييزا له عن الباب الذي عقده للأصوات المفردة التي ليس لها معنى في ذاتها، فكأننا بهذا التمييز أمام اصطلاح اللفاظم الذي وضعه مارتينيه، والذي يعني به الوحدات اللغوية الناجمة عن التقطيع المزدوج، وهي أنواع[28]:

– اللفاظم الحرة، وهي التي تتضمن في بنيتها دليل وظيفتها، ونمثل لها بأسماء الزمان والمكان والمدن... فعندما أقول: زرت صديقي في (الجزائر) فكلمة الجزائر في هذا السياق وخارجه واضحة المعنى والدلالة، وهي حاملة لوظيفتها بشكل واضح لذلك فهي لفظم حر.

– اللفاظم الوظيفية: وهي اللفاظم التي تستعمل أو يؤتى بها لوظيفة الربط بين الوظائف الأخرى، أو لتعيين وظيفة لفظة آخرى، مثل: إلى، عن، بـــ ...

– اللفاظم المرتبطة: وهي الكلمات التي تأتي متصلة ببعضها البعض، ومرتبطة لأداء وظيفية تركيبية معينة، فتحدد علاقتها ببقية التراكيب بلفظم وظيفي أو بمرتبتها بالنسبة للعناصر الأخرى في ذلك التراكيب مثل: كتابك، مدرستي...

ويتضح من هذه الأنواع أن عبارة (حروف المعاني) العربية تقابل الاصطلاح اللساني (اللفاظم الوظيفية)، لعدم احتمال الوحدتين اللغويتين لوظيفة محددة قبل الدخول في تركيب لغوي ما، ومن ناحية أخرى، فإن تسمية الصاحبي بابه هذا بحروف المعنى تمييزا لها عن الحروف المفردة –كما سلف وأن أشرنا– يضعنا بمواجهة تمييز الوظيفيين بين اللفاظم والصواتم، والاختلاف بين التمييزين يتجلى في الفرق عند هؤلاء، والمتمثل في طبيعة العلاقات التي تخضع لها كل منهما، ومثال ذلك الرتبة، فتغيير رتبة صواتم اللفظم تغير اللفظم كليا، وتغيير رتبة لفاظم التركيب لا تغير التركيب غالبا، أما عند ابن فارس

فهو المعنى في حد ذاته، وهو ما جعله يقول (باب الحروف المفردة)، و(باب حروف المعنى).

وإذا كانت هذه التسمية من باب الوظيفة التي تؤديها الحروف، فإن تعريفاتها تصب في الباب نفسه، فعلى الرغم من أن كثيرا من الدارسين العرب قد اتفقوا على أن النحاة ذهبوا في تعريفهم للاسم والفعل مذهب الوظيفيين، الذين يركزون على ما يؤديه العنصر اللغوي من وظائف داخل التركيب، وجردوا الحرف من الوظيفة؛ لأنه ليس له معنى في ذاته، إلا أننا نستطيع من خلال مجموع التعريفات التي حد بها ابن فارس الحروف أن نثبت أنه قد انتهج المنهج الوظيفي، حيث كان ينظر إليها من خلال وظائفها المختلفة، و مثال ذلك قوله: "أو: حرف عطف يأتي بعد الاستفهام للشكّ: (أزيد عندك أو بكر؟) تريد (أحدهما عندك؟) فالجواب (لا) أو (نعم). وإذا جعلت مكانها (أم) فأنت مثبت أحدهما غير أنّك شاكٌّ فِيهِ بعينه فتقول: (أزيد عندك أم عمرو) فالجواب (زيد) أم (عمرو)، وتكون (أو) للتخير كقوله جلّ ثناؤه: ﴿إطعامُ عشرة مَسَاكينَ من أوْسَط مَا تُطعمِون أهْلِيكم، أو كِسْوتُهم، أو تَحْرِيرُ رَقبة﴾المائدة/89، وتكون للإباحة تقول: (خذ ثوباً أو فرَساً)، وأما قوله جلّ ثناؤه: ﴿ولا تُطِعْ منهم آثِماً أو كَفُورا﴾الإنسان/24، فقال قوم: هَذَا يُعارَض ويُقابَلُ بِضدّه فيصح المعنى ويبين المراد، وذلك أنّا نقول: (أطِعْ زيداً أو عمراً) فإنما نريد أطع واحداً منهما، فكذا إذا نَهَيْناه وقلنا (لا تطع زيداً أو عمراً) فقد قلنا لا تُطع واحداً منهما، وقوله جلّ ثناؤه: ﴿إلى مائة ألف أو يزيدون﴾الصافات/147، فقال قوم: هي بمعنى الواو (ويزيدون). وقال آخرون: بمعنى (بل). وقال قوم: هي بمعنى الإباحة كأنه قال: إذا قال قائل: (هم مائة ألف)، فقد صدق. وقول القائل: (مررت برجل أو امرأة) فقد أشركَتْ (أو) بينهما فِي الخفض وأثبتت المرور بأحدهما دون الآخر..." [29].

في هذا القول تتبدى الملامح الوظيفية بشكل واضح، أولها: تحديد معنى (أو) اعتمادا على فكرة نادى بها الوظيفيون، وهي التقابلات اللغوية التي تمكننا من معرفة أن صوتا أو كلمة قد جاءت بدلا من الأخرى، وذلك في مقارنته معنى (أو) بمعنى (أم)، مشيرا إلى اختلاف الإجابة عن السؤال بكل منهما، مما يبرز انتهاج الفارسي للمنهج الوظيفي أيضا في قوله هذا تحديده لمختلف المعاني التي تؤديها هذه الأداة، ولا شك أن اختلاف معانيها إنما هو اختلاف لوظائفها، وهذا ما أكده الوظيفيون، فـ(أو) كما يقول

صاحب هذا الكتاب للتخيير، والإباحة، وبمعنى (الواو)، وبمعنى (بل)، فتؤدي هذه الوظائف الدلالية باختلاف التراكيب اللغوية.

أما اختلاف الوظائف النحوية، فيمثله قوله: "حَتَّى: تكون للغاية. قال الله جلّ ذكره: ﴿وهي حَتَّى مطلع الفجر﴾القدر/5، بمعنى (إِلَى) وقال تبارك اسمه: ﴿حَتَّى يبلغ الكتابُ أجلَه﴾البقرة/235، وتكون بمعنى (كَيْ) تقول: (أكلمه حَتَّى يرضى) أي (كي يرضى)، ويقولون: إنها تكون بمعنى العطف، تقول: (قَدِمَ الجيشُ حَتَّى الأتباعُ)، ومذهب أهل البصرة أنه لا يجوز أن يُعْطَف بِهَا حَتَّى يكون الثاني من الأول. قالوا: لو قلت: (كلَّمت العربَ حَتَّى العجم) لَمْ يجز. وقال الفرّاء لا يجوز(كلّمت أخاك حَتَّى أباك)، وهو مثل الاستثناء، كما لا يجوز (كلمت أخاك إِلاَّ أباك)، وأجاز الفرّاء: (إنه ليقاتل الرَّجَّالَة حَتَّى الفرسانَ)، و (إن كلبي ليصيد الأرانبَ حَتَّى الظِّباء) خفضاً ونصباً، قال الفراء: لأن الظباء وإن كَانَتْ مخالفة للأرانب فإنها من الصيد وهي أرفع منها، وقال البصريون: هَذَا خطأ وفيه بطلان الباب، قالوا: لأن (حَتَّى) إنما جعلت لما تتناهى إِلَيْهِ الأشياء من أعلاها وأسفلها مما يكون منتهى فِي الغاية، فإذا قلت (ضربتُ القوم) جاز أن يتوهم السامع أن زيداً لَمْ يدخل فِي الضرب، إما لأنه أعلاهم أو لأنه أدونهم، فمعنى (إِلَى) فِيهَا قائم إِذَا كَانَتْ (إِلَى) منتهى الغاية، والكوفيون لا يجعلون (حَتَّى) حرف عطف، إنما يعربون مَا بعدها بإضمار"[30]. فبعد أن فرغ المصنف من الحديث عن وظائف (حتى) الدلالية، وهي الغاية والعطف ومعنى (كي)، ذهب إلى الحديث عن وظائفها النحوية المرتبطة بسابقتها لا شك، وذلك عندما أشار إلى أن ما بعدها يكون خفضا و يكون نصبا، فتجر ما بعدها مؤدية وظيفة حروف الجر، وتنصبه مؤدية وظيفة النواصب، وكل ذلك جائز دون شرط على رأي الكوفيين، بخلاف البصريين الذي اشترطوا في أدائها وظيفة الجر، أو معنى (إلى)، أن تكون (إِلَى) منتهى الغاية.

ونعود مرة أخرى إلى تفرقة ابن فارس بين (ألا)، و(أما)، حيث قال :"(أَلاَ) افتتاح كلام، وَقَدْ قيل: إن (الهمزة) للتنبيه و (لا) نفي لدعوى فِي قوله جلّ ثناؤه ﴿إنما نحن مصلحون، ألا إنهم هم المفسدون﴾البقرة،11، 12، فالهمزة تنبيهٌ لمخاطب و(لا) نفي للإصلاح عنهم، وَفِي كلام العرب كلمة أخرى تُشبهها لَمْ تجيء فِي القرآن وهي (أما) وهي كلمة تحقيق إذا قلت (أما إنّه قائمٌ) فمعناه (حقاً إنّه قائمٌ)"[31]، في هذا القول تفريق بين

الحرفين (أو) و (أم)، وهو ما يسميه مارتينيه السمة الفارقة بين الأصوات، حيث إن الحرفين بمعنى واحد، أو وظيفة واحدة، وهذا ما يدل على غياب السمة المميزة، للصوتين (ل، م) في الكلمتين.

النظرية التوليدية التحويلية:

يقر كثير من دارسي العربية بالتماثل القائم بين نحونا العربي ونظرية تشومسكي، ويورد بعض هؤلاء ما يرونه دليلا على هذا التشابه؛ ويحاول بعض منهم أن يذهب أبعد من ملاحظة هذا التشابه إلى القول بأن تشومسكي انطلق فعلاً، في تنظيره اللساني، من المبادئ التي وضعها النحويون العرب القدامى. ثم يذهب هؤلاء خطوة أبعد ليتتبعوا المسار الذي سلكته هذه المبادئ حتى وصلت إلى تشومسكي.

ومما تلتقي فيه هذه النظرية مع نحونا من خلال قراءتنا لكتاب الصاحبي مبدأ التوليد، والتحويل، ويدل مصطلح التوليد على الجانب الإبداعي في اللغة؛ أي القدرة التي يمتلكها الفرد في تكوين، وفهم عدد لا متناه من الجمل، ويدل التحويل على عملية تغيير البنية العميقة إلى بنية سطحية بزيادة بعض العناصر التي تمكننا من ذلك، ومبدأ (الكفاءة و الأداء): الذي يشبه مبدأ (اللغة/الكلام) عند دي سوسير، وهذا يعني أن الكفاءة هي المخزون اللغوي الذي يمتلكه الفرد من قواعد ومفردات وغيرها، أما الأداء فهو الاستعمال الفعلي لهذا المخزون واستغلاله، وبهذا أصبح واضحا أن هذه الثنائية تقابل ثنائية (المعيار/ الاستعمال) في التراث اللغوي العربي، والتي استفاض البحث في شرحها في موضع سبق.

إضافة إلى البنية السطحية والبنية العميقة، ومفاد المصطلحين أن لكل جملة بنيتين بنية عميقة تعتبر شكلا تجريديا داخليا يعكس العمليات الفكرية، وبنية سطحية تمثل الجملة كما هي مستعملة في عملية التواصل.

وتتضح المبادئ الثلاث في قول ابن فارس: "أصلُ (مَا) أنها تكون لغير الناس. تقول ما مرَّ بك من الإبل؟، فأمّا قوله جلّ ثناؤه: ﴿وما خَلَق الذكر والأنثى﴾الليل/3، فقال أبو عبيدة: معناه ومَن خَلقَ الذكر والأنثى. وكذلك: ﴿وَالسَّماءِ وَما بَناهَا﴾الشمس/5، أي من بناها، وكذلك: ﴿وَنَفسٍ ومَا سَوَّاها﴾الشمس/7، قال: وأهل مكَّةَ يقولون إذا سمعوا صوتَ الرعد: (سُبحانَ ما سبَحتَ له)، وبعضهم يقرأ: (وما خلَقَ الذكرِ والأنثى) أي:

وخلقِهِ الذكر والأنثى، وما تكون صِلةً، كقوله جلّ ثناؤه: ﴿قليلاً مّا تذَكَّرون﴾الأعراف/3، المعنى: قليلاً تذكّرون، ولو كانت اسماً لارتفع فقلت: قليلٌ ما تذكرون أي قليلٌ تذكركم، وما تكون للتفخيم، كقوله جلّ ثناؤه: ﴿الحاقّةُ ما الحاقّة﴾ الحاقة/1، 2، ومنه: بَانَتْ لتَحزُننا عَفَــارَهْ *** يا جارتا ما أنتِ جارَهْ

وذكر بعضهم أن (ما) هذه هي التي تذكر في التعجب إذا قلنا ما أحسنَ زيداً، وقد تكون ما مُضمَرةً، كقول جلّ ثناؤه: ﴿وإذا رأيتَ ثَمَّ﴾الإنسان/20، أراد: ما ثَمّ، وكما قال: ﴿هذا فِراقُ بيني وبينك﴾الكهف/78، أي: ما بيني، و﴿لقد تقطَّعَ بينَكم﴾الأنعام/94، أي ما بينَكم. فإذا قلت: بينُكم فمعناه: وصلُكم، وتكون للنفي، نحو ما فعلتُ، وتكون لاستفهام، نحو ما عندك؟..." [32].

فقوله إن أصل (ما) أنها تكون لغير العاقل، وتفسيره لمعنى ورودها على خلاف هذا الأصل في مختلف الآيات التي مثل بها إنما هو دليل على القدرة الإبداعية في اللغة العربية المتحققة من مبدأ التوليد والتحويل، أما قوله إن معنى ﴿قليلاً مّا تذَكَّرون﴾الاعراف/3، هو: قليلاً تذكّرون، دليل على البحث عن أصل خفي وراء المستعمل؛ أي أن وراء المنطوق تركيبا آخر هو البنية المضمرة[33]، وهو ما يعني البنيتين السطحية والعميقة، وتم تغيير البنية العميقة إلى بنية سطحية من خلال عنصر التحويل (ما) الذي زيد على التركيب، ومعنى هذا كله أن النحو العربي يشترك مع النحو التوليدي التحويلي في كونه أداة فعالة لتفسير الظواهر اللغوية كحالات الحذف والإضمار ووجوب التقديم والتأخير وجوازهما، وحالات اللبس التركيبي ...الخ.

أما من الناحية التداولية: فنلمح بعض التحليلات التي توحي بالتشابه القائم بين الدرس النحوي العربي القديم، والدرس التداولي الحديث، من ذلك مثلا قول ابن فارس: "يقولون: (مَا أنت إلاَ أخي)، فيدخل فِي هَذَا الكلام الأفراد، كأنه ادّعى أنه أخٌ ومولىً وغير الأخوّة، فنفى بذلك مَا سواها. فال: وكذلك إذا قال: (إنما أنت أخي). قال الفرّاء: لا يكونان أبداً إلا ردّاً، يعني أن قولك (مَا أنت إلاّ أخي) و(إنّما قام أنا) لا يكون هَذَا ابتداء أبداً وإنما يكون ردّاً عَلَى آخر، كأنّه ادّعى أنه أخٌ ومولىً وأشياء أخر، فنفاه وأقرّ لَهُ بالأخوة، أو زعم أنه كَانَتْ منكَ أشياء سوى القيام فنفيتها كلها مَا خلال القيام"[34]، فمن خلال قوله: (ولا يكونان

أبدا إلا ردا)، يشير إلى أن مثل هذه العبارات لا تلقى دون استثارة من مخاطِب، مؤكدا على الصلة الوثيقة بين المخاطِب والمخاطَب، والسياق اللغوي الذي يجمعهما.

وفي قوله: "زعموا أن في للتضمُّن، تقول: المال في الكِيس والماءُ في الجَرَّة. ويقولون: إنها تكون بمعنى على في قول جلّ ثناؤه: "ولأصُلِبَنَّكُمْ في جُذُوع النَّخْل"، وإنها تكون بمعنى مع في قوله جلّ ثناؤه: ﴿في تِسْعِ آيات﴾النمل/12، وكان بعضهم يقول: إنما ﴿ولأصلبنّكم في جذوع النخل﴾طه/71؛ لأن الجذع للمصلوب بمنزلة القبر للمقبور، فلذلك جاز أن يقال فيه هذا. وأنشدوا:

هُمُ صلبوا العَبْديَّ في جِذْع نخلة فلا عَطسَتْ شيبَانُ إلاَّ بأجْدَعــا"[35]، يشير ابن فارس إلى استعمالات اللغة، ونحن نعرف أن قضية التداولية -كما يقر معظم الدارسين- هي إيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللغوي، والتعرف على القدرات الإنسانية على التواصل، وبذلك تصبح التداولية علم الاستعمال اللغوي[36]، ولعل ذلك أهم ما يتميز به النحو العربي، فلئن كانت غاية النحاة الأولى هي رد التعابير المخالفة للأصل إلى ما خالفته، فإن ذلك لم يثنهم من دراسة أوجه الاستعمال المختلفة، بل بالعكس، فقد كان منطلقهم في نظرية الأصل والفرع قياس النصوص بعضها على بعض ووضع حكم واحد يشملها، فتتعدد التراكيب المختلفة باعتبارها فروعا لأصل واحد بتعدد سياقات الاستعمال، لغوية كانت أو غير لغوية.

ومن أمثلة ذلك أيضا في كتاب الصاحبي الحديث عن الحرف (من)، يقول: "مِنْ يُسميها أهل العربية: ابتداءَ غاية، وتكون للجنس، نحو خاتمٌ من حديد، وتكون للتبعيض، نحو أكلت من الرَّغيف، وتكون رفعاً للجنس نحو ما جاءني من رجل، وتكون صِلةً، نحو قوله جلّ ثناؤه: ﴿مِنْ خيرٍ من ربكم﴾البقرة/105 ﴿ويكفِّر عنكم مِن سيئاتكم﴾البقرة/271، وتكون تعجّباً، نحو ما أنت من رجل، وحَسْبُك من رجل، وتكون بمعنى على، قال الله جلّ ثناؤه: ﴿ونصرناهُ مِن القوم﴾الانبياء/77..."[37]، فيشير إلى الاستعمالات المختلفة التي يرد فيها الحرف (من) باختلاف السياقات اللغوية، ومثله أيضا: "عَلَى: تكون للعلوّ، تقول: "هو عَلَى السطح"، وتكون للعزيمة، كما تقول: "أنا عَلَى الحجّ العامَ"، وتكون للثبات عَلَى الأمر تقول: "أنا عَلَى مَا عَرَفْتَني بِهِ"، وتكون للخلاف، مثل "زيدٌ عَلَى عمرو" أي: مُخالِفُه، وهِي - وإن انْشَعَبَتْ - راجعة إِلَى أصل واحد"[38]، فأن يشير ابن فارس إلى أن المعاني

المختلفة للحرف الواحد راجعة إلى معنى واحد، لدليل واضح على اعتناء العربية بحالات تعدد الاستعمال للكلمة الواحدة، وذلك صميم ما يعنى به علماء التداولية المعاصرون.

وفضلا عن انشغال التداوليين باستعمالات اللغة، فقد شغلهم مفهوم القصدية الذي يعد من الآراء السائدة في مجال اللسانيات، إذ أصبح النص عبارة عن أفعال كلامية منجَزَة من المؤلف، يقصد بها أنماطاً من تأثير المتلقي. ولهذا أصبحت مقاصد المتكلم مؤشرات حاسمة في عملية التأويل[39].

ونلمح هذا التوجه في قول ابن فارس:"...وإذا جَمع الكلام ضروباً من المذكورات وَفِي آخره استثناء، فالأمر إلى الدليل، فإن جاز رجْعُه عَلَى جميع الكلام، كَانَ عَلَى جميعه، كقوله جلّ ثناؤه: ﴿إنما جزاء الَّذِي يحاربون الله ورسوله﴾المائدة/33، ثُمَّ قال: ﴿إلا الذين تابوا﴾المائدة/34، والاستثناء جائز فِي كلّ ذَلِكَ، والذي يمنع منه الدليل قوله جلّ ثناؤه: ﴿فاجلدوهم ثمانِينَ جَلدةً ولا تقبلوا لهم شهادةً أبداً﴾النور/4، فالاستثناء هاهنا عَلَى مَا كَانَ من حق الله جلّ ثناؤه دون الجلد"[40]، ولعل الدليل الذي يورده المصنف مرده إلى أحد أمرين هما مقصدية المتكلم، أو السياق اللغوي، فإن أبان السياق الذي يفترض أن يكون أول الأدلة على صلة جميع المذكورات، كان الاستثناء عائدا عليها جميعا، أو العكس، و إن لم يبن السياق على شيء من ذلك احتكم المستمع إلى مقصدية المتكلم، وما يؤكد ذلك تحديد معنى الآيتين في القول بناء على ما يقصده الله تعالى.

وصفوة قولنا: بعد هذه المحاولة المتواضعة لكشف ما في النحو العربي من ملامح قوة وتفوق أن نحاة العربية الأوائل قد بذلوا جهودا مخلصة في استقراء المسائل والجزئيات والآراء، ووضعوا لهذه اللغة أساسا قويا تقوم عليه، فكانت آراؤهم وأفكارهم –على قدمها– وثيقة الصلة بالنظريات اللغوية المعاصرة، حاملة لكثير من سماتها، حتى كأنها أفكار وليدة العصر، لكننا نعترف أن مثل هذه الأعمال ليست إلا مرحلة مبدئية وأولى من مراحل التجديد والتطوير في علوم العربية، فنرجو أن لا يتوقف الدرس العربي المعاصر عند مجرد تقفي أثر القدامى، ومقارنة إنجازاتهم بالإنجاز الغربي؛ لأن ذلك ليس كاف بأي حال من الأحوال في مواكبة التطورات الحاصلة، بل لابد من حركة نهضوية، ونقلة نوعية تزعزع كيان الأمة، وتوقضها من سبات عميق.

الهوامش:

[1]– ابن عصفور، المقرب، تحقيق عبد الله الجبوري، ط1 ، 1971، ص 46.

[2]– أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1993، ص129.

[3]– سعيد الأفغاني، في أصول النحو، دار الفكر (د.ت)، ص 80.

[4]– ابن فارس، الصاحبي، ص 142.

[5]– م ن/ ص144.

[6]– ابن فارس، الصاحبي، ص129.

[7]– م ن/ ص 133.

[8]– كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء، الأردن، ط1، 2006، ص 116، وينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف القاهرة، ص 159، وينظر: السيد أحمد عبد الغفار، ظاهرة التأويل و صلتها باللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص57.

[9]– ابن فارس، الصاحبي، ص 169.

[10]– م ن/ ص130.

[11]– فردينان دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي ومجيد نصر، الدار التونسية، ط1، 1985، ص 32 .

[12]– م ن / ص ن.

[13]– ابن فارس، الصاحبي، ص143.

[14]– مها خير بك ناصر، اللغة العربية والعولمة في ضوء النحو العربي والمنطق الرياضي، مجلة التراث العربي، ع 102، 2006، ص 99 و ما بعدها.

[15]– حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2001، ص29.

[16]– ابن فارس، الصاحبي، ص137.

[17]– صلاح فضل، نظرية البنائية في النقد الأدبي، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1980، ص 93.

[18]– ابن فارس، الصاحبي، ص168، 169.

[19]– م ن/ ص162، 163.

[20]– م ن/ ص165.

[21]– كاترين فوك، بيارلي قوفيك، مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، ترجمة منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 39.

[22]– ابن فارس، الصاحبي، ص131.

[23]– م ن/ ص148.

[24]– م ن/ ص149.

[25]– م ن/ ص 161.

[26]– خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة، الجزائر، 2000، ص86.

[27]– م ن / ص ن.

[28]– كاترين فوك، بيارلي قوفيك، مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، ص 47.

[29]– ابن فارس، الصاحبي، ص 131.

[30]– م ن/ ص154، 155.

[31]– م ن/ ص137.

[32]– م ن/ ص 175، 176.

[33]– مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان ط1، 1997، ص 30.

[34]– ابن فارس، الصاحبي، ص 138.

[35]– م ن/ ص161.

[36]– نقلا عن: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني الغربي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005، ص 16، 17

[37]– ابن فارس، الصاحبي، ص177.

[38]– م ن/ ص159، 160.

[39]– مصطفى تاج الدين، النص القرآني ومشكل التأويل، مجلة الوحدة الإسلامية، ع 14، 2005، ص43.

[40]– ابن فارس، الصاحبي، ص141.